

Distr.: General
29 August 2019
Arabic
Original: English



التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ٣٣ من قرار مجلس الأمن ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، هو تقريري الخامس عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو. وهو يقدم معلومات مستكملة عن التطورات ذات الصلة التي استجّدت منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/2018/791)، ويتضمّن توصيات بشأن استمرار نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، بما يتماشى مع الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٢ - وتلبيةً لطلب مجلس الأمن في قراره، أجرت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقييماً بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (مكتب الأمم المتحدة). وترد أدناه نتائج التقييم الرئيسية.

ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

٣ - منذ صدور تقريري السابق، ظهرت علامات مشجّعة على إحراز تقدم صوب الخروج من حالة الجمود السياسي في غينيا - بيساو، وذلك إثر الجهود الكبيرة المبذولة في مجالي التيسير والوساطة على الصعيدين الإقليمي والدولي. فللمرة الأولى منذ استقلال البلد في عام ١٩٧٤، تمكن رئيس من إنهاء مدة ولايته كاملة. ووفقاً لدستور غينيا - بيساو، فقد انتهت فترة رئاسة جوزيه ماريو فاز في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ورغم انتهاء الولاية الدستورية للسيد فاز، فإنه سيظل في منصبه، وإن كان بصلاحيات أقل، إلى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المحدد لها تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، أُجريت بسلام الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٩، بعد أن أُجلت مرتين، واعتُبرت انتخابات ذات مصداقية بحسب المراقبين الدوليين. وعُيّن أريستيدس غوميز رئيس وزراء جديداً وشكّلت الحكومة الجديدة، وشكّل المجلس الشعبي الوطني مكتبه التنفيذي وفقاً للقانون. وعُيّن أيضاً مدع



عام جديد، وإن اعترض الائتلاف الذي يشكل الأغلبية على إجراءات تعيينه التي اعتبرها غير متوافقة مع قرار هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي اتخذته في مؤتمر قمته في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٤ - وقد مضى أكثر من سبعة أعوام على صدور قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، الذي تم بموجبه فرض حظر سفر محدد الهدف ضد أفراد الجيش الذين قاموا بالأدوار القيادية في انقلاب ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، وعبر جميع مراحل الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٤ والانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٩ وفترات التوتر والجمود السياسي في البلد، بقي الجيش غير ميسر واتخذ خطوات أخرى لإضفاء الصبغة الاحترافية على أفراد ووظائفه.

٥ - وفي إطار هذا التقييم، وعلى ضوء الدور الذي يضطلع به الجيش منذ عام ٢٠١٤، وُجّهت دعوات لأن يقوم مجلس الأمن أو لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو بالنظر إيجاباً في استعراض قائمة الجزاءات، في حال إجراء الانتخابات الرئاسية بشكل سلمي وانتقال السلطة إلى الرئيس الجديد. وأعرب المحاورون أيضاً عن اعتقادهم بأن من شأن هذا النهج أن يشكل تشجيعاً إضافياً للجهود المبذولة حالياً لإضفاء الصبغة الاحترافية على الجيش.

٦ - غير أن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لم تعالج بالكامل، وما زالت الحالة السياسية هشّة، حيث يواجه البلد تحديات مستمرة (انظر S/2019/664). فيلزم بالتالي مواصلة توحّي اليقظة لضمان ألا تتمكن أي قوة أمنية أخرى أو جهة مدنية فاعلة في الساحة السياسية في البلد، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية أو المؤسسية، من استغلال الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية وتهديد النظام الدستوري. ولهذا السبب، يمكن للجزاءات أن تؤدي دوراً إيجابياً في هذا الصدد، وهي مستمرة في ذلك بالفعل.

ثالثاً - الجزاءات المفروضة في غينيا - بيساو

٧ - لم تطرأ أي تغييرات على نظام الجزاءات الذي أنشأه مجلس الأمن عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) منذ صدور تقريره الأخير. فلا يزال حظر السفر قائماً وتتضمن قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو أسماء ١٠ أفراد، كلهم أعضاء في "القيادة العسكرية" المسؤولة عن الانقلاب الذي حدث في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٨ - وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية، ظل الأفراد الخاضعون للجزاءات يمارسون وظائفهم بوصفهم جزءاً من القوات المسلحة في غينيا - بيساو. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٨، لم يكن هناك ما يدل على قيام هؤلاء الأفراد بالسفر خارج غينيا - بيساو. ومنذ صدور تقريره السابق، لم تتلق لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو طلبات للحصول على استثناءات من حظر السفر.

٩ - ومثلما أشرت مراراً في تقاريري السابقة، لم يقتصر أثر جزاءات الأمم المتحدة في غينيا - بيساو على القيود المتعلقة بحظر السفر المفروض بموجب القرار. فما زال جميع المتحاورين يؤكدون أن الجزاءات كان، وما زال، لها أثر إيجابي في ردع التدخل المباشر للقوات المسلحة في الحالة السياسية.

١٠ - وكان من العوامل الفعالة أيضا ما قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من تحرك سريع لفرض الجزاءات على ١٩ فردا ثم رفعها، في ٤ شباط/فبراير و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨ على التوالي، في إطار الجهود الرامية إلى استعادة الحكم الديمقراطي وضمان احترام سيادة القانون.

رابعا - التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو

١١ - كان من التطورات السياسية المهمة منذ صدور تقرير السابغ إجراء الانتخابات التشريعية بسلام في آذار/مارس ٢٠١٩. وقد أسفرت الانتخابات عن برلمان مؤلف من ستة أحزاب سياسية - الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، وحركة التناوب الديمقراطي، وحزب التجديد الاجتماعي، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، والاتحاد من أجل التغيير، وحزب الديمقراطية الجديدة - قام بتأدية اليمين في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ومع ذلك، فبعد الانتخابات بفترة قصيرة ظهرت توترات بين الائتلاف الذي يشكل الأغلبية، والذي يتألف من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردى، والجمعية الشعبية المتحدة - الحزب الديمقراطي لغينيا - بيساو، والاتحاد من أجل التغيير، وحزب الديمقراطية الجديدة، وبين المعارضة بشأن مناصبي النائب الثاني للرئيس والسكرتير الأول للمكتب التنفيذي للمجلس الشعبي الوطني. وظهرت أيضا خلافات بين الرئيس والأحزاب السياسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة حول تعيين رئيس الوزراء والمدعي العام والحكومة (انظر S/2019/664).

١٢ - واني أثنى على المجموعة الحماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا - بيساو، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على ما اضطلع به من جهود وتفاعلات ساعدت شعب غينيا - بيساو على اجتياز حالات الجمود التي نجمت عن تلك المشاكل. وكان للزيارات القطرية التي قامت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى جانب الزيارة التي قام بها مجلس الأمن في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٩، دورٌ محوري في مساعدة جميع الأطراف على معالجة حالة الجمود السياسي والمؤسسي التي أصابت البلد. وصحيح أن هذه الجهود الخارجية قد ساعدت على التغلب على أسباب الجمود، إلا أنه لم يتبين بعد ما إذا كانت السلطات المنتخبة حديثا لديها الرغبة في التعاون بشكل مستقل والقدرة على ذلك، ولا سيما في سياق إصلاحات الدستور والقانون الانتخابي، والإطار المنظم للأحزاب السياسية، وقطاعي الدفاع والأمن، والنظام القضائي، وفي ظل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية بسرعة.

١٣ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن الجيش لم يتدخل في السياسة خلال فترات التوتر التي أعقبت الانتخابات. وعلاوة على ذلك، قام الفريق بياغي نانتم، رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، باتخاذ خطوات لإعلان أن موقف الجيش هو عدم التدخل في الشؤون السياسية، مع قيامه في الوقت نفسه باتخاذ إجراءات داخلية للحفاظ على الانضباط في صفوف الأفراد العسكريين، من القادة نزولا إلى الرتب الصغرى، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات التسلسل القيادي بشكل دوري، وتوجيه الرسائل إلى الجنود في أقاليم البلد، وإجراء تمارين الجنود، وتسيير الدوريات المكثفة في الوحدات، وتقييد الحصول على الأسلحة والذخائر، وتنظيم برامج التدريب المهني والتوعوي بوتيرة متكررة (انظر S/2019/664).

- ١٤ - وإلى جانب عدم التدخل في الساحة السياسية، انخرط الجيش، بدعم من مكتب الأمم المتحدة وشركائه، في أنشطة تهدف إلى إكسابه الصبغة الاحترافية. فعلى سبيل المثال، شارك ٣٠ من أفراد الجيش، من بينهم ٢٠ امرأة، في الدورة التدريبية المقدمة للمراقبين العسكريين في مرحلة ما قبل النشر في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ في بيساو، وذلك لتحسين معرفتهم بالسلوك والانضباط، والمسائل الجنسانية، وحقوق الإنسان، ودور العسكريين في الحياة الديمقراطية، ومهارات التفاوض والوساطة. واستهدفت الدورة التدريبية إكساب المستشارين العسكريين في غينيا - بيساو المهارات اللازمة للمشاركة مستقبلاً في عمليات حفظ السلام. وعلاوة على ذلك، شارك ١٣٢ من أفراد الجيش، من بينهم ١٧ امرأة، في أربع دورات تدريبية عقدت في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٩ لتطوير قدرات القوات المسلحة في مجال تنظيم تدريبات حقوق الإنسان ضمن صفوفها.
- ١٥ - وعلى غرار السنوات السابقة، استمر وجود وبقوة بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي مستمرة في تأدية دور بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في البلد كرادع للمفسدين المحتملين. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، قامت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر إضافية، ابتداءً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

خامسا - التوصيات المتعلقة بمواصلة جزاءات الأمم المتحدة

- ١٦ - لقد مضى خمس سنوات على إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو. وخلال تلك الفترة، بقي الجيش غير مسييس عبر مراحل إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، قام الجيش، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة وشركائه، باتخاذ خطوات لتنشيط أفراد ووظائفه وإضفاء الصبغة الاحترافية عليهم. ونتيجة لعدم تدخل الجيش في السياسة، أصبح السيد فاز أول رئيس يكمل فترة ولايته الدستورية وهو في منصبه منذ استقلال البلد. وفي الوقت نفسه، ظل البلد خلال السنوات الخمس الماضية يشهد حلقات دورة متكررة من الأزمات السياسية والمؤسسية الناتجة عن الخلافات بين الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك الرئيس والحكومة والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية، وهي أمور قد تهدد بتسييس قوات الدفاع والأمن.
- ١٧ - وقد يوّد مجلس الأمن الإبقاء على نظام الجزاءات لفترة محدودة، آخذاً الحالة السياسية في البلد في الحسبان، وذلك على سبيل ردع المفسدين المحتملين، أي كانت انتماءاتهم السياسية أو المؤسسية، عن سعيهم إلى تعريض النظام الدستوري للأخطار. وفيما يتعلق بالعسكريين، قد يرغب مجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو، في حال إجراء انتخابات رئاسية سلمية وانتقال السلطة، في النظر في استعراض قائمة الجزاءات بناء على ذلك.
- ١٨ - أما إذا تعرض النظام الدستوري للخطر وكانت الحالة أثناء الانتخابات الرئاسية وبعدها تستلزم ذلك، فقد يرغب المجلس عندئذ النظر في توصيات السابقة بخصوص نظام الجزاءات (انظر S/2018/791).